

## علم مصطلح الحديث

سبق أن ذكرنا أن علم الحديث دراية يسميه علماء الحديث باسم «مصطلح الحديث».

● وعلم مصطلح الحديث: هو علم بأصول وقواعد يُعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد.

● وموضوعه: السند والمتن من حيث القبول والرد.

● وثمرته: تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

وقد ذكرنا من قبل تعريف السند والمتن والإسناد والمُسند (بكسر النون)، وتعريف الحديث والخبر والأثر، وبقي التعريف ببعض المصطلحات التي لا بد منها وهي:

● المسند (بفتح النون): وهو لغة اسم مفعول من أسند الشيء إليه، بمعنى عزاه ونسبه له.

واصطلاحاً: يُطلق على معان:

١- كل كتاب جُمع فيه مرويات كل صحابي على حدة.

٢- الحديث المرفوع المتصل سنداً.

٣- أن يراد به «السند» فيكون بهذا المعنى مصدراً ميمياً.

● المحدث: هو مَنْ يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية ويطلع على كثير من الروايات وأحوال رواتها.

● الحافظ: أ- مرادف للمحدّث عند كثير من المحدّثين .

ب- وقيل: هو أرفع درجة من المُحدّث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهره .

● الحاكم: هو عند بعض العلماء: من أحاط علماً بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير .



# نقسم الحديث باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الحديث باعتبار وصوله إلى قسمين أساسيين: المتواتر والآحاد.

## الحديث المتواتر

تعريفه لغة: التواتر في اللغة: التسابع، تقول: تواتر المطر - أى تتابع نزوله، والمتواتر: اسم فاعل من التواتر، فهو معنى المتتابع.

تعريفه اصطلاحاً: والحديث المتواتر في الاصطلاح: هو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى انتهاه واستند إلى أمر محسوس.

أى هو الحديث الذى يرويه فى كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون هؤلاء الرواة قد اتفقوا على الكذب واختلاق الحديث، واستندوا فى الرواية إلى أمر يدرك بالحس كالسمع ونحوه.

● شروطه: يتضح من التعريف أن التواتر لا يتحقق فى الحديث إلا بشروط

أربعة:

١- أن يرويه عدد كثير.

٢- أن توجد هذه الكثرة فى جميع طبقات السند.

٣- أن تحيل العادة اتفقهم على الكذب.

٤- أن يكون مستند حديثهم الحس كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا.. أو نحو ذلك.

أما إن كان مستند حديثهم العقل كالقول بحدوث العالم -مثلاً- فلا يسمى

الحديث حينئذ متواتراً.

## • هل يُشترط للتواتر عدد معين؟

١- جمهور العلماء على أنه لا يُشترط في التواتر عدد معين، والضابط في التواتر أن يتوافر عدد يحصل معه اليقين بصدق المنقول عن رسول الله ﷺ، وذلك يتفاوت قلة وكثرة حسب ما يتوافر للطبقة الناقلة للخبر من الثقة والعدالة والضبط ونحو ذلك.

٢- ومنهم من اشترط في التواتر عدداً بعينه لا يقل عنه.

أ- وقيل: أربعة، لاعتبار هذا العدد في الشهادة بالزنا.

ب- وقيل: خمسة، لاعتبار هذا العدد في اللعان.

ج- وقيل: اثنا عشر، كعدد النقباء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي

إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢].

وقيل غير ذلك، لشواهد خاصة في أمور بعينها، لا دلالة فيها على اشتراط هذا العدد في تواتر الحديث.

## • أقسام الحديث المتواتر

ينقسم الحديث المتواتر إلى قسمين: المتواتر اللفظي، والمتواتر المعنوي.

١- المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه.

ومثاله: حديث: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup>. فقد رواه بعضه وسبعون صحابياً، وفيهم العشرة المبشرون بالجنة.

٢- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

ومثاله: «أحاديث رفع اليدين في الدعاء» فقد روى عن النبي ﷺ نحو مائة حديث في رفع يديه عند الدعاء، وكل حديث منها في قضية تختلف عن

(١) أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة وعلى، والزبير، وأنس وغيرهم.

الأخرى، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها - وهو رفع يديه عند الدعاء - تواتر باعتبار مجموع الطرق.

● وجوده: زعم بعضهم أن الحديث المتواتر لا وجود له، والصحيح أن الحديث المتواتر يوجد في عدد لا بأس به من الأحاديث، ولكنه بالنسبة إلى أحاديث الآحاد يعتبر قليلاً، ومن أمثلته:

حديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الصلاة، وحديث الحوض، وحديث: «نصر الله امرأةً سمع مقالتي...»، وحديث: «أنزل القرآن على سبعة حروف»، وحديث: «مَنْ بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة»، وحديث: «كل مسكر حرام»، وحديث: «ويل للأعقاب من النار»، وحديث: «رؤية الله في الآخرة»، وحديث: «النهى عن اتخاذ القبور مساجد».

ولعل الذين قالوا: إن المتواتر يعز وجوده أرادوا بذلك المتواتر اللفظي، بخلاف المتواتر المعنوي فإنه كثير، وبهذا يكون الخلاف لفظياً.

### ● حكم الحديث المتواتر:

الحديث المتواتر يفيد العلم الضروري اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً جازماً، فلا يحتاج إلى بحث ونظر، وذلك كعلمنا بوجود مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقاهرة، ودمشق، وبغداد، من غير حاجة إلى بحث.

فالحديث المتواتر قطعي الثبوت دون حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

### ● أشهر المصنفات في المتواتر

جمع بعض العلماء الأحاديث المتواترة في مصنف مستقل، ومن هذه المصنفات:

١- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للسيوطي، وهو مرتب على الأبواب.

٢- قطف الأزهار: للسيوطي أيضاً، وهو تلخيص للكتاب السابق.

٣- اللآلئ المتناثرة فى الأحاديث المتواترة: لأبى عبد الله محمد بن طولون  
الدمشقى .

٤- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتانى<sup>(١)</sup> .

### حديث الآحاد

● الآحاد لغة: جمع أحد، بمعنى الواحد، وخبر الواحد: هو ما يرويه شخص  
واحد .

● وحديث الآحاد فى الاصطلاح: هو ما لم يجمع شروط التواتر .

● أقسامه باعتبار طرقه: ينقسم حديث الآحاد بالنسبة إلى طرقه إلى ثلاثة أقسام:  
مشهور، وعزيز، وغريب .

### ١- الحديث المشهور

● المشهور لغة: اسم مفعول من شهرت الأمر: إذا أعلنته وأظهرته، وسمى  
بذلك لظهوره .

والمشهور اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة فأكثر فى كل طبقة، ما لم يبلغ حد التواتر .

● ومثاله: حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور العباد،  
ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء  
جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»<sup>(٢)</sup> .

وقد يسمى الحديث المشهور بالمستفيض: اسم فاعل من استفاض الماء، أى كثر  
حتى سال، سمي بذلك لانتشاره .

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلانى ص ٢٤، وتيسير مصطلح الحديث للدكتور محمد

الطحان ص ١٩، وتدريب الراوى ص ٥٣٣ .

(٢) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى .

ويُطلق المشهور غير الاصطلاحى على أنواع أخرى من الأحاديث من غير شروط، فيشمل ما له إسناد واحد، وما له أكثر من إسناد، وما لا يوجد له إسناد أصلاً.

أ- كالمشهور بين أهل الحديث خاصة، ومثاله حديث أنس: «أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان»<sup>(١)</sup>.

ب- والمشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام، ومثاله: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»<sup>(٢)</sup>.

ج- والمشهور بين الفقهاء: ومثاله حديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»<sup>(٣)</sup>.

د- والمشهور بين الأصوليين: ومثاله حديث: «رُقِعَ عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(٤)</sup>.

هـ- والمشهور بين النحاة: ومثاله حديث: «نِعِمَّ العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»<sup>(٥)</sup>.

و- والمشهور بين العامة: ومثاله حديث: «العجلة من الشيطان»<sup>(٦)</sup>.

وقد أُلِّفت كتب فى الأحاديث المشهورة على الألسنة، وليس المشهورة اصطلاحاً، منها:

١- «المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة»، للسخاوى.

٢- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما أشتُهر من الحديث على ألسنة الناس»، للعجلونى.

(١) أخرجه البخارى ومسلم.

(٢) أخرجه البخارى ومسلم.

(٣) صححه الحاكم وابن حبان.

(٤) لا أصل له.

(٥) أخرجه الترمذى وحسنه. وانظر نزهة النظر ص ٢٦، وتدريب الراوى ص ٥٣٣.

٣- «تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث»، لابن الدبيع الشيباني.

## ٢- الحديث العزيز

● العزيز لغة: صفة مشبهة من «عز يعزز» (بالكسر)، أى: قَلَّ وندر، أو من «عز يعزز» (بفتح)، أى قوى واشتد، سمي بذلك، إما لقلة وجوده وندرته، وإما لقوته بمجيئه من طريق آخر.

والحديث العزيز فى الاصطلاح: هو الحديث الذى لا يقل رواته عن اثنين فى جميع طبقات السند.

بمعنى أن لا يوجد فى طبقة من طبقات السند أقل من اثنين، ولا يضر أن يوجد فى بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان.

● مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخارى من حديث أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»<sup>(١)</sup>.

ورواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز بن عليّة وعبد الوارث، ورواه عن كلِّ جماعة.

## ٣- الحديث الغريب

\* الغريب لغة: صفة مشبهة بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقرابه.

والحديث الغريب اصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته راو واحد.

ولا يشترط أن يستقل بروايته راو واحد فى جميع طبقات السند، بل يكفى أن يكون ذلك فى طبقة واحدة أو أكثر، ولا تضر الزيادة عن واحد فى سائر طبقات السند.

ويطلق بعض العلماء على الحديث الغريب اسماً آخر، وهو «الفرد».

(١) رواه البخارى ومسلم.

## ● أقسام الحديث الغريب

ينقسم الحديث الغريب بالنسبة لمواضع التفرد فيه إلى قسمين:

أ- الغريب المطلق: ويقال له: الفرد المطلق كذلك.

وهو ما كانت القرابة في أصل سنده، أى طرفه الذى فيه الصحابى.

\* ومثاله: حديث «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup> فقد تفرد بروايته عمر، وتفرد بروايته عن عمر علقمة. وتفرد بروايته عن علقمة محمد بن إبراهيم. ثم تفرد بروايته عن محمد بن إبراهيم يحيى بن سعيد، ثم كثر روايته عن يحيى.

والمعتبر فى الغريب المطلق هو تفرد الصحابى برواية الحديث.

(ب) الغريب النسبى: ويقال له: الفرد النسبى كذلك.

وهو ما كانت القرابة فى أثناء سنده، لا فى أصل سنده، بمعنى أن يرويه أكثر من واحد فى أصل السند، ثم يفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة.

● ومثاله: حديث مالك عن الزهرى عن أنس رضي الله عنه «أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر»<sup>(٢)</sup>. . تفرد به مالك عن الزهرى.

سمى بالغريب النسبى لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى راو معين<sup>(٣)</sup>.

### أقسام خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

ينقسم خبر الآحاد بأقسامه الثلاثة (المشهور- والعزیز- والغريب) بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين: مقبول، ومردود.

#### المقبول وأقسامه

● الحديث المقبول: ما ترجَّح صدق المخبر به.

● وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.

(١) أخرجه البخارى ومسلم.

(٢) أخرجه البخارى ومسلم.

(٣) نزهة النظر ص ٢٨، تيسير مصطلح الحديث ص ٢٨.

## • أقسام المقبول:

الحديث المقبول تتفاوت مراتبه، ولذا قسّمه العلماء إلى قسمين رئيسيين هما: الصحيح والحسن. والصحيح، إما أن يكون صحيحاً لذاته، وإما أن يكون صحيحاً لغيره. والحسن، إما أن يكون حسناً لذاته، وإما أن يكون حسناً لغيره، فهذه أربعة أقسام:

- ١- الصحيح لذاته.
- ٢- الحسن لذاته.
- ٣- الصحيح لغيره.
- ٤- الحسن لغيره.

### تعريف الحديث الصحيح<sup>(١)</sup>

\* الصحيح لغة: ضد السقيم، وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث وسائر المعاني.

والصحيح اصطلاحاً: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

ويتضح من هذا التعريف أنه يشترط في الحديث الصحيح خمسة شروط:

- ١- اتصال السند: أى أن كل راوٍ من رواه قد أخذه مباشرة عن من فوقه من أول السند إلى منتهاه.
- ٢- عدالة الرواة: أى أن كل راوٍ من رواه اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير فاسق، وغير مخروم المروءة.
- ٣- تمام الضبط: أى أن كل راوٍ من رواه كان تمام الضبط. والضبط نوعان: ضبط صدر، وضبط كتاب. وضبط الصدر: أن يحفظ الراوى فى صدره ما سمعه من الحديث بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠ - وتدريب الراوى ص ٢٢، وتيسير مصطلح الحديث ص ٢٤.

وضبط الكتاب: أن يصون كتابه الذى كتب منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

٤- عدم الشذوذ: أى أن لا يكون الحديث شاذاً، والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

٥- عدم العلة: أى أن لا يكون الحديث مُعللاً، والعلّة: سبب غامض خفى يقدر فى صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحاً.

● ومثاله: ما أخرجه البخارى فى صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال: «سمعت رسول الله ﷺ قرأ فى المغرب بالطور».

معنى قولهم: «هذا حديث صحيح، أو هذا حديث غير صحيح».

إذا قيل: «هذا حديث صحيح» فالمراد: أن شروط الصحة الخمسة قد توافرت فيه، لا أنه مقطوع بصحته فى نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

وإذا قيل: «هذا حديث غير صحيح» فالمراد أن شروط الصحة الخمسة ليست متوافرة فيه، كلها أو بعضها، لا أنه كذب فى نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب، وإصابة من هو كثير الخطأ.

● ما قيل «إنه أصح الأسانيد»

تتفاوت درجات الحديث الصحيح فى القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات الأنفة الذكر التى تبني الصحة عليها، ولهذا ذكر بعض أئمة المحدثين من الرتبة العليا ما قالوا فيه: إنه أصح الأسانيد، ورجح كل إمام ما قوى عنده، فمن ذلك:

١- ابن شهاب الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

٢- محمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو، عن علي بن أبي طالب.

٣- إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود.

٤- مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

والمختار أنه لا يُطلق على إسناده معين أنه أصح الأسانيد مطلقاً، لأن تفاوت مراتب الصحة مترتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة. وإنما يستفاد من مجموع ما أطلق عليه الأئمة أنه أصح الأسانيد أرجحيته على ما لم يطلقوا عليه ذلك.

### ● المصنفات في الصحيح المجرد

١- صحيح البخارى.

٢- صحيح مسلم.

واختلفوا أيهما أرجح؟

أ- فذهب الجمهور إلى أن البخارى أصحهما، لأن الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخارى أتم منها في كتاب مسلم وأكثر سداداً وصواباً، فإنه من حيث اتصال السند يشترط أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة وإمكان اللقى. ومن حيث العدالة والضبط فإن الرجال الذين طُعن فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين طُعن فيهم من رجال البخارى، مع أن البخارى لم يكتر من إخراج حديثهم -وغالبهم من شيوخه الذين مارس حديثهم فهو أعرف بهم- ومن حيث الشذوذ والعلّة، فإن الأحاديث المتقدمة عند البخارى أقل عدداً من الأحاديث التي انتقدت عند مسلم، فالأحاديث المنتقدة عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث، اختص البخارى منها بأقل من ثمانين، ويشارك في اثنين وثلاثين وباقيهما مختص بمسلم.

ب- وقيل: إن كتاب مسلم أصح، ونُقل عن أبي على النيسابورى قوله: «ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم».

وأجيب عن هذا بأنه لم يُصرَّح في هذه العبارة بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخارى، إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم، ولم ينف المساواة.

ونُقل عن بعض المغاربة تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخارى.

وحمل الجمهور ذلك على أن ترجيح مسلم يرجع إلى حسن السياق وجودة الترتيب، ولم يصرَّح أحد منهم بأن ذلك التفضيل يرجع إلى الأصحية.

وجملة ما فى البخارى من الأحاديث سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكررة، ويحذف المكررة أربعة آلاف.

وجملة ما فى صحيح مسلم اثنا عشر ألفاً بالمكررة، ويحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

ج- مستدرك الحاكم: ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التى على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما ولم يخرجها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما - وهو متساهل فى الصحيح.

د- صحيح ابن حبان: ولم يرتبه على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا يتعذر الكشف على الحديث فى كتابه، وهو متساهل فى الحكم على الحديث بالصحة، ولكنه أقل تساهلاً من الحاكم.

هـ- صحيح ابن خزيمة: وهو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، فإنه يتوقف فى التصحيح لأدنى كلام فى الإسناد.

#### ● مراتب الحديث الصحيح:

١- ما كان مروياً بإسناد من أصح الأسانيد، كمالك عن نافع عن ابن عمر.

٢- ثم ما اتفق عليه البخارى ومسلم - لتلقى الأمة لكتائيهما بالقول.

- ٣- ثم ما انفرد به البخارى .  
 ٤- ثم ما انفرد به مسلم .  
 ٥- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه .  
 ٦- ثم ما كان على شرط البخارى ولم يخرججه .  
 ٧- ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرججه .  
 ٨- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لم يكن على شرطهما .

هذا . . . وقد جرى ابن تيمية الجدل «مجد الدين عبد السلام بن عبد الله الحراني» في كتابه «متقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار» على أن يقول فيما أخرجه البخارى ومسلم وأحمد: «متفق عليه» وفيما أخرجه البخارى ومسلم: «أخرجاه» .

### تعريف الحديث الحسن (١)

- \* الحسن فى اللغة: صفة مشبهة ن الحسن بمعنى الجمال .  
 والحديث الحسن اصطلاحاً: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذى خف ضبطه على مثله إلى متناه من غير شذوذ ولا علة .  
 فالفرق بينه وبين الصحيح هو تمام الضبط فى الصحيح، وخفته فى الحسن .  
 \* حكمه: الحديث الحسن كالحديث الصحيح فى الاحتجاج به وإن كان دونه فى القوة، وقد احتج به جميع الفقهاء ومعظم المحدثين والأصوليين .  
 \* مثاله: ما أخرجه الترمذى قال: حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعى، عن أبى عمران الجونى، عن أبى بكر بن أبى موسى الأشعري، قال: سمعت أبى بحضرة العدو يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف . . . .» الحديث .

(١) تدريب الراوى ص ٨٦، وعلوم الحديث ص ٢٦، وتيسير مصطلح الحديث ص ٤٥ .

فإن رجال إسناده الأربعة ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعي فإنه حسن الحديث .

\* تفاوت مراتبه: كما أن الحديث الصحيح مراتب متفاوتة فالحديث الحسن مراتب متفاوتة كذلك .

\* مرتبة قولهم: «حديث صحيح الإسناد. أو حسن الإسناد»:

قول المحدثين: «هذا حديث صحيح الإسناد» دون قولهم: «هذا حديث صحيح»، وقولهم: «هذا حديث حسن الإسناد» دون قولهم: «هذا حديث حسن» لأنه قد يصح أن يحسن الإسناد دون المتن لشذوذ أو علة.

\* معنى قول الترمذى أو غيره: «حديث حسن صحيح»:

الحديث الحسن تقصر مرتبته عن الصحيح كما مرّ، ولكن الترمذى يقول فى بعض الأحاديث: «حديث حسن صحيح» فكيف يُجمع بينهما؟

أجاب ابن حجر عن ذلك بما خلاصته ما يأتي:

أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر فالمعنى: حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر.

ب- وإن كان له إسناد واحد فالمعنى: حسن عند قوم صحيح عند آخرين.

وقد درج الإمام البغوى فى كتابه «مصاييح السنّة» الذى انتقى أحاديثه من البخارى ومسلم والسنن الأربعة وسنن الدارمى، وهذب الخطيب التبريزى وسماه «مشكاة المصابيح» -درج على أن يرمز إلى الأحاديث التى فى الصحيحين أو أحدهما بقوله: «صحيح» وإلى الأحاديث التى فى السنن الأربعة بقوله: «حسن» وهذا اصطلاح خاص به، فالسنن فيها الصحيح والحسن والضعيف.

## • الكتب التي من مظنات الحسن

لم يفرد العلماء كتباً خاصة بالحديث الحسن المجرد كما فعلوا في الصحيح المجرد، ولكن الحديث الحسن يكثر وجوده في بعض الكتب، ومنها:

١- جامع الترمذى - المشهور بسنن الترمذى - فهو أصل في معرفة الحسن.

٢- سنن أبي داود. ٣- سنن الدارقطنى.

### الصحيح لغيره<sup>(١)</sup>

\* الحديث الصحيح لغيره: هو الحديث الحسن لذاته إذا روى من طريق آخر مثله، أو أقوى منه، وسمى صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره له، وهو أعلى مرتبة من الحسن لذاته ودون الصحيح لذاته.

\* مثاله: ما أخرجه الترمذى من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة».

فإن محمد بن عمرو بن علقمة لم يكن من أهل الإتقان، فضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه حسن، فلما انضم إلى ذلك رواية الحديث من أوجه أخر انجبر ذلك النقص اليسير، فصحَّ هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، إذ أخرجه الشيخان من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

### الحسن لغيره

\* الحديث الحسن لغيره: هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوى أو كذبه.

(١) علوم الحديث ص ٣١، وتيسير مصطلح الحديث ص ٥١.

كأن يكون راويه مستوراً، أو ضعيفاً لسوء الحفظ أو الجهالة ويروى من طريق آخر فأكثر مثله أو أقوى منه - وهو أدنى مرتبة من الحسن لذاته، كما أنه من المقبول الذي يُحتج به.

\* مثاله: ما رواه الترمذى وحسنه من طريق شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه «أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: «أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم، فأجاز».

قال الترمذى: «وفى الباب عن عمر، وأبي هريرة، وعائشة، وأبي حدرد». فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

### خبر الأحاد المقبول المحتف بالقرائن

الأصل فى خبر الأحاد المقبول أنه يفيد غلبة الظن بصدقه ولا يفيد العلم اليقيني الضرورى الذى يفيد المتواتر، ولكن خبر الأحاد الذى أحاطت به قرائن تزيده قوة يكون أرجح من نظيره الذى خلا من هذه القرائن، حتى قالوا: إنه يفيد العلم النظرى. أى الذى يحتاج إلى استدلال ونظر<sup>(١)</sup>.

والخبر المحتف بالقرائن أنواع، منها:

١- ما أخرجه الشيخان فى صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر، فقد احتفت به قرائن منها:

أ- جلالتهما فى هذا الشأن.

ب- تقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما.

(١) فيقال فى الاستدلال على ذلك مثلاً: خبر الأحاد يفيد غلبة الظن بصدقه، وكل ما يفيد غلبة الظن بصدقه إذا احتفت به قرائن تقويه يفيد العلم، فخبر الأحاد الذى احتفت به قرائن تقويه يفيد العلم.

ج- تلقى العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقى وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.

٢- الحديث المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعلل.

٣- الحديث المسلسل بالأئمة الحُفَّاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً، كالحديث الذي يرويه الإمام أحمد عن الإمام الشافعي، ويرويه الشافعي عن الإمام مالك، ويشارك الإمام أحمد غيره في الرواية عن الإمام الشافعي، ويشارك الإمام الشافعي غيره في الرواية عن الإمام مالك.

فهذه أنواع ثلاثة: الأول منها: ما يختص بالصحيحين، والثاني: يختص بما له طرق متعددة، والثالث: يختص بما رواه الأئمة.

ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه<sup>(١)</sup>.

### تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به

ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معمول به، وغير معمول به، وينبثق عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث، وهما: «المحكم ومختلف الحديث»، و«الناسخ والمنسوخ».

### المحكم ومختلف الحديث<sup>(٢)</sup>

سبق الكلام عن علم مختلف الحديث ومشكله، والذي يعيننا هنا هو كيفية الجمع عند التعارض.

تعريف المحكم:

المحكم لغة: اسم مفعول من أحكم الشيء بمعنى أتقنه.

والمحكم اصطلاحاً: هو الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله.

(١) نزهة النظر ص ١٤ - ١٥.

(٢) علوم الحديث ص ٢٥٧ - ٢٥٨، نزهة النظر ص ٣٤.

وأكثر الأحاديث من هذا النوع، أما الأحاديث المتعارضة فقليلة .

### • تعريف مختلف الحديث:

المختلف لغة: اسم فاعل من الاختلاف، ضد الاتفاق، ومعنى مختلف الحديث . أى الأحاديث التى تصلنا ويخالف بعضها بعضاً فى المعنى .

ومختلف الحديث اصطلاحاً: هو الحديث المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما .

\* ومثاله : حديث «لا عدوى ولا طيرة»<sup>(١)</sup> يعارضه حديث: «فُرَّ من المجدوم فرارك من الأسد»<sup>(٢)</sup> .

فهذان حديثان صحيحان ظاهرهما التعارض، لأن الأول ينفى العدوى، والثانى يثبتها . وقد جمع العلماء بينهما بأحد وجهين :

الوجه الأول: وهو الذى ذهب إليه ابن الصلاح -أن هذه الأمراض التى تنتقل بالمخالطة لا تعدى بطبعها لمجرد المخالطة كما كان يعتقد أهل الجاهلية، دون نظر إلى إرادة الله، إنما تكون المخالطة سبباً للعدوى بنقل الداء من المريض إلى الصحيح، وقد يختلف هذا السبب بإرادة الله، فيخالط الصحيح المريض ولا يصاب بمرضه، وهذا واقع مشاهد فى حياة الناس، يخالط الصحيح المريض ولا يمرض، ويخالطه ويمرض، ويصاب ابتداءً بالمرض دون مخالطة .

وبهذا التأويل لمدلول حديث: «لا عدوى» يتنfy التعارض بينه وبين حديث: «فُرَّ من المجدوم»، فالأول نفى العدوى التى تكون مؤثرة بطبعها فى اعتقاد أهل الجاهلية . والثانى أفاد الابتعاد عما جعله الله سبباً فى العدوى .

الوجه الثانى : فى الجمع بين الحديثين -وهو الذى ارتضاه الحافظ ابن حجر ورجَّحه- أن يبقى نفى العدوى فى الحديث الأول على ظاهره العام من غير

(١) أخرجه مسلم، والطيرة: التناؤم بالطيور .

(٢) رواه البخارى، والمجدوم: المصاب بالجذام، وهو داء تتساقط أعضاء من يصاب به .

تأويل، أى لا وجود للعدوى أصلاً، لا بالطبع ولا بالسبب، كما يدل عليه حديث: «لا يعدى شىء شيئاً»<sup>(١)</sup>، وهو عام، وجوابه ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرى يكون بين الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب بقوله: «فمَن أعدى الأول؟»<sup>(٢)</sup> يعنى أنه لو كان الإعداء بالطبع كما فى اعتقاد أهل الجاهلية من غير أن يكون هذا بإرادة الله فمن أين جاءت العدوى للأول؟ فالله تعالى ابتداءً ذلك المرض فى الثانى، كما ابتدأه فى الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجدوم فمن باب سد الذرائع، أى لئلا يتفق للشخص الذى يخالط ذلك المجدوم حصول شىء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقد صحة العدوى، فيقع فى الإثم، فأمر بتجنب المجدوم دفعاً للوقوع فى هذا الاعتقاد، الذى يسبب الوقوع فى الإثم.

\* ماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين؟

١- إذا أمكن الجمع بينهما -تعيين الجمع ووجب العمل بهما.

٢- إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه:

أ- فإن علم أن أحدهما ناسخ والآخر منسوخ قدّمنا الناسخ وعملنا به، وتركنا العمل المنسوخ.

ب- وإن لم يعلم ذلك وأمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح كان العمل بالراجح، وترك العمل بالمرجوح.

ج- وإن لم يترجح أحدهما على الآخر توقفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الترمذى وأحمد.

(٢) رواه البخارى ومسلم وأبو داود وأحمد.

(٣) نزهة النظر ص ٣٤.

## ناسخ الحديث ومنسوخه (١)

### ● التعريف

النسخ لغة له معنيان: الإزالة، ومنه نسخت الشمس الظل، أى أزالته - والنقل: ومنه نسختُ الكتاب، إذا نقلت ما فيه، فكأن الناسخ قد أزال المنسوخ أو نقله إلى حكم آخر.

والنسخ اصطلاحاً: رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر.

### ● بِمَ يُعْرَفُ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ؟

يُعْرَفُ نَاسِخُ الْحَدِيثِ مِنْ مَنْسُوخِهِ بِأَحَدِ أُمُورٍ:

١- تصريح رسول الله ﷺ: كحديث: «كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تُذكرُ الآخرة» (٢).

٢- قول الصحابي: كقول جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسَّت النار» (٣).

٣- معرفة التاريخ: كحديث شداد بن أوس: «أفطر الحاجم والمحجوم» (٤). نُسخَ بحديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ احتجم وهو مُحْرِمٌ صائم» (٥).

فقد جاء في بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح سنة ثمان، أما ابن عباس فقد صحب رسول الله ﷺ مُحْرِمًا في حجة الوداع سنة عشر.

٤- دلالة الإجماع: كحديث: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» (٦).

(١) علوم الحديث ص ٢٤٩، والباعث الحثيث ص ١٦٩، وتدريب الراوى ص ٣٨٢.

(٢) رواه مسلم. (٣) أخرجه أصحاب السنن.

(٤) رواه أبو داود. (٥) أخرجه مسلم.

(٦) رواه أبو داود والترمذى.

قال النووي: «دَلَّ الإجماع على نسخه».

والإجماع لا يَنْسخ (بفتح الياء) ولا يَنْسخ (بضمها)، ولكن يدل على ناسخ.

### • أهمية العلم بناسخ الحديث ومنسوخه

ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم ما يجب أن يعرفه كل مَنْ يتصدى للبحث في أحكام الشريعة، إذ لا يمكن للباحث أن يستنبط الأحكام من أدلتها من غير أن يعرف الأدلة الناسخة والمنسوخة، ولذا اهتم العلماء به واعتبروه علماً ذا أهمية من علوم الحديث، وعرفوه بأنه:

«العلم الذى يبحث عن الأحاديث المتعارضة التى لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ. فما ثبت تقدمه كان منسوخاً، وما ثبت تأخره كان ناسخاً».

### • أشهر ما صنّف فى ناسخ الحديث ومنسوخه

أفرد بعض العلماء ناسخ الحديث ومنسوخه بالتصنيف، ومن ذلك:

١- «الناسخ والمنسوخ» لقتادة بن دعامة السدوسى (ت ١١٨هـ) ولكنه لم يصل إلينا.

٢- «ناسخ الحديث ومنسوخه» للحافظ أبى بكر أحمد بن محمد الأثرم (ت ٢٦١هـ) صاحب الإمام أحمد- وهو مخطوط.

٣- «ناسخ الحديث ومنسوخه» لمحدث العراق أبى حفص عمر أحمد البغدادى المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) وتوجد منه نسخ مخطوطة.

٤- «الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار» للإمام الحافظ النسابة أبى بكر محمد بن موسى الحازمى الهمدانى (ت ٥٨٤هـ) وهو مطبوع، مرتب على الأبواب الفقهية، استفاد فيه الحازمى بجهود من سبقه.

٥- «الناسخ والمنسوخ» للعلامة أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي - وهو مخطوط .

## الحديث الضعيف

### ● تعريفه

الضعيف في اللغة: ضد القوى، والضعف حسي ومعنوي، والمراد به هنا الضعف المعنوي .

والحديث الضعيف اصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن بفقد شرط من شروطه .

وحيث كانت صفات القبول متعددة، وكان ضعف الحديث يرجع إلى فقد صفة منها أو أكثر، فإن الحديث الضعيف ينقسم إلى أقسام متعددة بهذا الاعتبار، كالشاذ، والمضطرب، والمقلوب، والمعلل، والمنقطع، والمعضل، وغير ذلك .

### ● تفاوت الضعيف

يتفاوت الضعيف حسب شدة ضعف رواته وخفته، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جداً، ومنه الواهي، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع .

وكما ذكر العلماء في الحديث الصحيح ما يسمى بأصح الأسانيد، فقد ذكروا في بحث الضعيف ما يسمى بأوهى الأسانيد بالنسبة إلى بعض الصحابة، وبعض الجهات والبلدان، ومن أمثلة ذلك:

١- أوهى الأسانيد بالنسبة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه: صدقة بن موسى الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الضيب، عن أبي بكر .

٢- أوهى الأسانيد عن ابن عباس رضي الله عنه: السدي الصغير محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال الحافظ ابن حجر: «هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب» .

٣- أوهى الأسانيد عن أبي هريرة: السرى بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأزدي، عن أبيه، عن أبي هريرة.

٤- أوهى الأسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب، عن عبيد الله بن زحر، عن عليّ بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة<sup>(١)</sup>.

\* مثاله:

حديث: «من صلّى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بشيء عدلن له بعبادة اثنتي عشرة سنة».

رواه عمر بن راشد، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعمر هذا قال فيه الإمام أحمد ويحيى بن معين والدارقطني: ضعيف، وقل أحمد أيضاً: لا يساوى حديثه شيئاً، وقال البخاري: منكر الحديث وضعفه جداً، وقال ابن حبان: لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه، فإنه يضع الحديث على مالك وابن أبي ذئب وغيرهما من الثقات.

#### • العمل بالحديث الضعيف

الأصل في الحديث الضعيف أنه مردود لا يُعمل به، بخلاف الحديث الصحيح، والحديث الحسن، ولكن العلماء تناولوا بالبحث إمكان العمل بالحديث الضعيف، واختلفت آراؤهم في ذلك:

أ- فذهب المحققون من العلماء إلى أن الحديث الضعيف لا يُعمل به مطلقاً، سواء أكان ذلك في العقائد، أم في الأحكام الفقهية، أم في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال، وهذا هو المنقول عن يحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، وهو ما ذهب إلى ابن العربي فقيه المالكية، وأبو شامة المقدسي من فقهاء الشافعية، وعليه ابن حزم.

(١) تدريب الراوى ص ١٠٦.

ب- وحكى عن كثير من الفقهاء العمل بالحديث الضعيف مطلقاً إذا لم يوجد غيره في الباب، وهو المنقول عن أبي حنيفة، والشافعي، ومالك، وأحمد، ولكن المعروف أن الحديث الضعيف عند أحمد هو الذي يقابل الصحيح في اصطلاح المتقدمين.

ج- وفصل بعض العلماء القول في العمل بالحديث الضعيف، فأجازوا العمل به في الترغيب والترهيب فضائل الأعمال، ومنعوا ذلك في العقائد وأحكام الحلال والحرام.

وجواز العمل به في فضائل الأعمال مشروط بشروط ثلاثة:

- ١- أن يكون الضعف غير شديد.
- ٢- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.
- ٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

#### ● مظان الحديث الضعيف

تكثر الأحاديث الضعيفة في بعض المصنّفات منها:

- ١- «معاجم الطبراني»- الكبير- والأوسط، والصغير.
- ٢- كتاب «الأفراد» للدارقطني، وفي أحاديث الأفراد: الفرد المطلق، والفرد النسبي.
- ٣- تصانيف الخطيب البغدادي.
- ٤- كتاب «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم الأصبهاني.

#### المرود بسبب سقط من الإسناد<sup>(١)</sup>

#### ● السقوط في السند نوعان

أ- سقوط ظاهر يعرفه علماء الحديث من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه، أو لأنه لم يدرك عصره.

(١) نزهة النظر ص ٣٥ وما بعدها - وتيسير الحديث ص ٦٧ وما بعدها.

والسقط من السند، إما أن يكون من أول السند، أو آخره، أو وسطه، وقد اصطلح العلماء على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء حسب مكانه وعدد الرواة الذين أسقطوا:

١- المعلق. ٢- المرسل.

٣- المعضل. ٤- المنقطع.

ب- سقوط خفي، وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحذّاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد، وله تسميتان:

١- المدلس. ٢- المرسل.

وإليك تفصيل ذلك:

### المعلق

#### • تعريفه

المعلق لغة: بصيغة اسم المفعول، من علق الشيء بالشيء، أى ناطه وربطه، وجعله معلقاً، وسمى هذا السند معلقاً بسبب اتصاله بالجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه.

والحديث المعلق فى الاصطلاح: هو ما حُذِف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالى. ومن صورته أن يحذف جميع السند، ثم يقال مثلاً: رسول الله ﷺ كذا، أو يحذف كل الإسناد إلا الصحابى، أو إلا الصحابى والتابعى.

#### • مثاله:

١- روى البخارى عن الماجشون، عن عبد الله بن الفضل، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: «لا تفاضلوا بين الأنبياء» فإن البخارى لم يدرك الماجشون.

٢- ما أخرجه البخارى فى مقدمة «باب ما يُذكر فى الفخذ» وقال أبو موسى: «غطى النبى ﷺ ركبتيه حين دخل عثمان».

فهذا حديث معلق، لأن البخارى حذف جميع إسناده إلا الصحابى، وهو أبو موسى الأشعري.

### ● حكمه

الحديث المعلق مردود لأنه فقد شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند، وذلك بحذف راوٍ أو أكثر من إسناده، مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف.

### ● المعلقات فى الصحيحين

المعلقات فى البخارى كثيرة، لكنها فى تراجم الأبواب ومقدمتها، ولا يوجد حديث معلق فى صلب الأبواب البتة، أما فى مسلم، فليس فيه إلا حديث واحد فى باب التيمم لم يصله فى موضع آخر.

### وحكم المعلق فى الصحيحين:

١- أن ما ذكر بصيغة الجزم مثل: قال، وذكر (لفتح الذال) -وحكى (بفتح الحاء)- فهو حكم بصحته عن المضاف إليه.

٢- وما ذكر بصيغة التمرىض مثل: قال، وذكر (بفتح الذال) -وحكى (بضم الحاء)- فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف، لكن ليس فيه حديث راوٍ لوجوده فى الكتاب المسمى بالصحيح.

### المرسل<sup>(١)</sup>

### ● تعريفه

المرسل لغة: اسم مفعول من أرسل الشئ بمعنى أطلقه، فكأن المرسل (بكسر السين) أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف.

(١) نزهة النظر ص ٣٦.

والحديث المرسل اصطلاحاً: هو ما سقط من آخر إسناده مَنْ بعد التابعي، كأن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعِلَ (بضم الفاء وكسر العين) بحضرته كذا.

#### ● مثاله:

ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع، قال: حدثني محمد بن رافع، حدثنا حجين، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزبنة».

فسعيد بن المسيب تابعي كبير، روى هذا الحديث عن النبي ﷺ دون أن يذكر الوساطة بينه وبين النبي ﷺ، فقد أسقط من إسناده هذا الحديث آخره، وهو مَنْ بعد التابعي، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحابي، ويحتمل أن يكون قد سقط معه غيره كتابي مثلاً.

هذا هو الحديث المرسل عند المحدثين، أما عند الفقهاء والأصوليين فهو أعم من ذلك. إذ إن كل منقطع عندهم مرسل على أي وجه كان انقطاعه.

#### ● حكمه

١- ذهب جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء إلى الحكم بضعف الحديث المرسل، وعدوه من قسم المردود للجهل بحال الراوي، حيث يُحتمل أن يكون الذي سقط من السند صحابياً، ويُحتمل أن يكون تابعياً، فإن كان صحابياً فالصحة كلهم عدول، وإن كان تابعياً فيُحتمل أن يكون ضعيفاً، ومع هذا الاحتمال فإنه لا ثقة في عدالة ذلك الراوي المحذوف، وإن عُرِف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة فهذا لا يكفي لرفع جهالة الحال.

٢- وذهب آخرون إلى أن الحديث المرسل صحيح يُحتج به، ولا سيما إذا كان التابعي لا يروى إلا عن الثقات.

وهذا هو المشهور في مذهب مالك، وأحد القولين لأحمد، وبه قال أبو حنيفة.

٣- وذهب الشافعي إلى أن مراسيل كبار التابعين يؤخذ بها إذا ورد الحديث المرسل من وجه آخر ولو مراسلاً، أو اعتضد بقول صحابي.

### ● مرسل الصحابي

ذهب جمهور العلماء من المحدثين والأصوليين إلى أن مرسل الصحابي صحيح يُحتج به، وهو ما يخبر به الصحابي عن شيء فعله النبي ﷺ أو نحوه مما يُعلم أنه لم يحضره لصغر سنه كعبد الله بن عباس وغيره من صغار الصحابة، أو لتأخر إسلامه.

● ومثال ذلك:

ما جاء في الصحيحين من قول عائشة رضی الله عنها: «أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُببَ إليه الخلاء، فكان يخلو في غار حراء فيستحث فيه - وهو التعبد- الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله...» إلى آخر الحديث، وعائشة إنما وُلدت بعد البعثة بأربع سنين أو خمس، فأين هي من زمن بدء الوحي؟

وهذا الرأي هو الصواب، لأنه الصحابة جميعاً عدول، والظاهر فيما أرسله الصحابي أن يكون قد سمعه من رسول الله ﷺ، أو من صحابي آخر سمعه عن النبي ﷺ، ولذا فإن علماء أصول الحديث يعتبرون مرسل الصحابي في حكم الحديث الموصول المسند، وفي الصحيحين من ذلك أحاديث كثيرة.

وقيل: إن مرسل الصحابي كمرسل غيره في الحكم - وهذا القول ضعيف مردود.

### (١) المعضل

● تعريفه

المعضل في اللغة: اسم مفعول من أعضله بمعنى أعياه، فكأن المحدث أعضله وأعياه فلم ينتفع به من يرويه لشدة إبهامه.

(١) نزهة النظر وتدريب الراوي ص ١٢٩

والحديث المعضل اصطلاحًا: هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي .

#### ● مثاله:

ما رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» بسنده إلى القعنبى عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق». . قال الحاكم: هذا معضل عن مالك أعضله هكذا فى الموطأ.

وجاء هذا الحديث موصولاً فى غير الموطأ عن مالك بن أنس عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبى هريرة، فجاء الأعضاء من إسقاط محمد بن عجلان وأبيه من السند، وكان سقوطهما على التوالي .

#### ● حكمه

اتفق العلماء على أن الحديث المعضل ضعيف، وهو أسوأ حالاً من المرسل والمنقطع لكثرة المحذوفين من الإسناد.

#### ● العلاقة بين المعلق والمعضل

بين المعضل والمعلق عموم وخصوص وجهى:

١- فيجتمع المعضل مع المعلق فى صورة واحدة، وهى إذا حُذِفَ من مبدأ إسناده راويان متواليان، فهو معضل ومعلق فى آن واحد.

٢- ويفارق المعضل المعلق فى صورتين:

(أ) إذا حُذِفَ من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل وليس بمعلق.

(ب) وإذا حُذِفَ من مبدأ الإسناد راو واحد فقط، فهو معلق وليس

بمعضل .

## المنقطع (١)

### • تعريفه

المنقطع لغة: اسم فاعل من الانقطاع ضد الاتصال.

والحديث المنقطع اصطلاحاً: عرّفه المتقدمون بأنه: ما لم يتصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه.

وهذا التعريف يعنى أن كل إسناد انقطع من أى مكان كان، سواء أكان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه فإن الحديث يكون منقطعاً، فيشمل ذلك المرسل والمعلّق والمعضل.

وعرّفه المتأخرون من علماء المصطلح بأنه: ما سقط من وسط إسناده راوٍ واحد أو أكثر لا على التوالى، وذلك بأن يكون الساقط واحداً فقط من وسط السند، أو اثنين غير متوالين فى موضعين من السند، أو أكثر من اثنين بشرط عدم التوالى كذلك، وعلى هذا فالمنقطع لا يشمل اسم المرسل، أو المعلّق أو المعضل.

### • مثاله:

١- روى أبو داود، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال وهو على المنبر: «يا أيها الناس، إن الرأى إنما كان من رسول الله ﷺ مصيباً، لأن الله كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف».

فهذا الحديث سقط من وسط إسناده راوٍ واحد، لأن ابن شهاب لم يدرك عمر رضى الله عنه.

٢- روى عبد الرزاق، عن الثورى، عن أبى إسحاق، عن زيد بن يثبع (كزبير- بالياء المضمومة فالثاء المثلثة فالياء الساكنة فالعين المهملة)، عن حذيفة مرفوعاً: «إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين».

(١) نزهة النظر ص ٣٧، وتدريب الراوى ص ١٢٧.

فهذا الحديث انقطع سنده في موضعين:

أحدهما: أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبه عن الثوري.

والثاني: أن الثوري لم يسمعه من أبي إسحاق، وإنما سمعه من شريك عن أبي إسحاق.

### • حكمه

اتفق العلماء على أن الحديث المنقطع ضعيف، وذلك للجهل بحال الراوي المحذوف.

### • مضان المنقطع والمعضل والمرسل

(أ) كتاب «السنن» لسعيد بن منصور.

(ب) مؤلفات ابن أبي الدنيا.

### المدلس<sup>(١)</sup>

### • تعريفه

المدلس لغة: اسم مفعول من التدليس، والتدليس في اللغة: كتمان عيب السلعة عن المشتري، وأصله مشتق من الدلس، وهو الظلمة، أو اختلاط الظلام، فكأن المدلس لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره فصار الحديث مدلساً.

والتدليس اصطلاحاً: إخفاء عيب في الحديث وتحسين لظاهره.

### • أقسام التدليس

التدليس قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

(١) تدريب الراوي ص ١٣٩ - وعلوم الحديث ص ٦٦ - والباعث الحثيث ص ٥٣ - ونزهة النظر ص ٣٩ - وتيسير مصطلح الحديث ص ٧٩.

● تدليس الإسناد: أن يروى الراوى عن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عن عاصره ولم يلقه موهماً أنه سمعه منه، كأن يقول: «عن فلان» أو «قال فلان» أو نحو ذلك، ولا يُصرَّح بالسماع.

أما إذا صرَّح بالسماع أو التحديث ولم يكن قد سمعه من شيخه ولم يقرأه عليه، فإنه لا يكون مدلساً، بل يكون كاذباً فاسقاً.

● مثاله:

ما أخرجه الحاكم بسنده إلى عليّ بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة، عن الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، ولا بمن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري.

فابن عيينة -كما ترى- قد عاصر الزهري ولقيه، ولكنه لم يسمع منه، وإنما سمع من عبد الرزاق، وعبد الرزاق سمع من معمر، ومعمر هو الذى أخذ عن الزهري وسمع منه.

والفرق بينه وبين الإرسال أن الإرسال روايته عن من لم يسمع منه.

● حكمه

وقد ذمَّ هذا القسم كثير من العلماء، وكان شعبة أشد الناس إنكاراً له، ونُقِلَ عن الشافعى أنه قال: التدليس أخو الكذب.

● تدليس التسوية

ومن تدليس الإسناد ما يُعرف بتدليس التسوية، سماه بذلك أبو الحسن بن القطان، وهو: رواية الراوى عن شيخه، ثم إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر تحسناً للحديث.

وصورة ذلك: أن يروى الراوى حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، ويكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر، فيأتى المدلس الذى سمع

الحديث من الثقة الأول، فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيسوى الإسناد كله ثقات.

#### ● مثاله:

ما رواه ابن أبي حاتم في العليل، قال: سمعتُ أبا - وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن بقرية، حدثني أبو وهب الأسدي، عن نافع، عن ابن عمر، حديث: «لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقدة رأيه» قال أبي: هذا الحديث له أمر قَلَّ مَنْ يفهمه، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدي، فكأنَّه بقرية ونسبه إلى بني أسد كى لا يُفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة لا يهتدى له.

#### ● حكمه

تدليس التسوية وإن كان من نوع تدليس الإسناد شر أنواع التدليس، حتى قال العراقي: إنه قاذح فيمن تعمَّد فعله.

ومن أشهر مَنْ كان يفعله بقرية بن الوليد، قال أبو مسهر: أحاديث بقرية، ليست نقية، فكن منها على تقية.

#### ● رواية المدلس

أ- ذهب فريق من أهل الحديث، والفقهاء إلى عدم قبول رواية المدلس مطلقًا، سواء بين السماع أو لم يُبين، ولو لم يُعرف أنه دلس إلا مرة واحدة، كما قد نص عليه الشافعي رحمه الله.

ب- وذهب ابن الصلاح إلى التفصيل.

فما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يُبين فيه السماع والاتصال كان حكمه حكم المرسل، فيُرد ولا يُحتج به.

وما رواه بلفظ صريح فى الاتصال نحو: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، يُقبل ويُحتج به .

وفى الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة الكثير من الأحاديث التى يقول فيها المدلس: حدثنا، أو سمعتُ، أو أخبرنا، حيث جاء ذلك عن سفيان بن عيينة، وسفيان الثورى، والأعمش، وقتادة، وهشيم بن بشير.

قال ابن الصلاح: والصحيح التفصيل بين ما صرَّح فيه بالسمع فيُقبل، وبين ما أتى فيه بلفظ محتمل فيُرد.

قال: وفى الصحيحين من حديث جماعة من هذا الضرب، كالسفيانيين، والأعمش، وقتادة، وهشيم، وغيرهم.

### ● تدليس الشيوخ

وهو أن يروى الراوى عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيذكره بما لم يشتهر به، من اسم، أو كنية، أو نسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صنعة، أو نحو ذلك. تعمية لأمره، وتوعيراً للوقوف على حاله.

### ● مثاله:

قول أبى بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء: «حدثنا عبد الله بن أبى عبد الله» يريد به أبى بكر بن أبى داود السجستانى.

### ● حكمه

تدليس الشيوخ كراهته أخف من تدليس الإسناد، لأن المدلس لم يُسقط أحداً، وإنما كانت الكراهة بسبب صعوبة معرفة المروى عنه لدى السامع، ويختلف الحكم باختلاف الغرض الحامل للمدلس على ذلك، فتارة يكره فقط، كما إذا كان من روى عنه أصغر سنّاً منه، أو نازل الرواية، ونحو ذلك، وتارة يحرم، كما إذا كان غير ثقة فدلسه لثلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته.

## • أشهر المصنّفات في التدليس والمدّلسين:

- أ- مؤلفات الخطيب البغدادي في أسماء المدّلسين - وهو مخطوطة لم تُطبع .  
ب- «التبيين لأسماء المدّلسين» - لبرهان الدين بن الحلبي - وقد طُبعت هذه الرسالة .  
ج- «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» للحافظ ابن حجر .  
وطُبعت هذه الرسالة كذلك .

\* \* \*

### المرسل الخفى<sup>(١)</sup>

#### • تعريفه

المرسل لغة: اسم مفعول من الإرسال، بمعنى الإطلاق، كأن المرسل (بكسر السين) أطلق الإسناد ولم يصله، والخفى: ضد الجلى، لأن هذا الإرسال غير ظاهر، فلا يدرك إلا بالبحث .

والمرسل الخفى اصطلاحاً: هو: أن يروى الراوى عن من لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره، مثل: «قال» .

#### • مثاله:

ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز، عن عقبه بن عامر مرفوعاً: «رحم الله حارس الحرس»<sup>(٢)</sup> .

فإن عمر لم يلق عقبه كما قال المزى فى الأطراف .

قال ابن كثير: «وهذا النوع إنما يدركه نقاد الحديث وجهابذته قديماً، وحديثاً، وقد كان شيخنا الحافظ المزى إماماً فى ذلك، وعجباً من العجب، فرحمه الله، وبلى بالمغفرة ثراه» .

(١) الباعث الخفي ص ١٧٧ - وتيسير مصطلح الحديث ص ٨٥ .

(٢) ابن ماجه، كتاب الجهاد: ٩٢٥/٢، حديث رقم ٢٧٦٩ .

وقد يجيء الحديث الواحد بإسناد واحد من طريقين، ولكن في أحدهما زيادة راو، وهذا يشبهه على كثير من أهل الحديث، ولا يدركه إلا الخبراء الفاحصون، فتارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراويين لها، وتارة يحكم بأن راوى الزيادة وهم فيها تبعاً للترجيح والنقد.

فإذا رُجِّحت الزيادة كان النقص من نوع الإرسال الخفى، وإذا رُجِّحَ النقص كان الزائد من المزيد فى متصل الأسانيد.

#### ● حكمه

المرسل الخفى ضعيف: لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه فحكمه حكم المنقطع.

#### المردود بسبب الطعن فى الراوى

الطعن فى الراوى هو تجريحه باللسان فى عدالته ودينه، أو فى ضبطه وحفظه وتيقظه.

#### ● أسباب الطعن فى الراوى

أسباب الطعن التى تتعلق بعدالة الراوى خمسة، وأسباب الطعن التى تتعلق بضبطه خمسة.

أ- أما التى تتعلق بالعدالة فهى:

- ١- الكذب.
- ٢- التهمة بالكذب.
- ٣- الفسق.
- ٤- البدعة.
- ٥- الجهالة.

ب- وأما التى تتعلق بالضبط فهى:

- ١- فحش الغلط.
- ٢- سوء الحفظ.

٣- الغفلة . ٤- كثرة الأوهام .

٥- مخالفة الثقات .

وإليك أنواع الحديث بسبب من هذه الأسباب :

### الموضوع<sup>(١)</sup>

إذا كان سبب الطعن في الراوى هو الكذب على رسول الله ﷺ فحديثه يسمى «الموضوع» .

#### ● تعريفه

الموضوع لغة: اسم مفعول من وضع الشيء بمعنى حطّه، سمي بذلك لانحطاطه .  
والحديث الموضوع اصطلاحاً: هو المخلتق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ كذباً .

وهو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها، ومن العلماء من يجعل الحديث أربعة أقسام: الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع . . فيكون الموضوع نوعاً مستقلاً .

#### ● حكم روايته

اتفق العلماء على أنه يحرم رواية الموضوع ممن يعلم بوضعه فى أى معنى كان إلا مع بيان وضعه، لقوله ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»<sup>(٢)</sup> .

#### ● بِمَ يُعْرَفُ الْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ؟

يُعرفُ بأمور منها:

١- إقرار الواضع بالوضع: كإقرار أبي عَصَمَةَ نوح بن أبي مريم، والملقب بـ«نوح الجامع» أنه وضع على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة

(١) تدريب الراوى ص ١٧٨ - والباعث الخبيث ص ٧٨ - وتيسير مصطلح الحديث ص ٨٩ .

(٢) رواه مسلم .

سورة، وإقرار ميسرة بن عبد ربه الفارسي أنه وضع في فضل عليّ رضي الله عنه سبعين حديثاً.

٢- ما ينزل منزلة إقراره: كأن يحدث عن شيخ بحديث لا يُعرف إلا عنده، ثم يُسأل عن مولده فيذكر تاريخاً معيناً، ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوي بتاريخ وفاة الشيخ المروي عنه أن الراوي وُلِدَ بعد وفاة شيخه، أو أن الشيخ توفي والراوي طفل لا يدرك الرواية.

٣- وجود قرينة في الراوي: مثل أن يكون الراوي رافضياً والحديث في فضائل أهل البيت.

٤- وجود قرينة في المروي: مثل كون الحديث مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل، أو مخالفاً للحس والمشاهدة، أو منافياً لصريح القرآن، أو ركيك اللفظ رديء العبارة، كالذي يرويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: «أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، وصلت عند المقام ركعتين»، ومثل: «لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة»، ومثل: «وكَدُ الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء» فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

#### • البواعث التي أدت إلى الوضع:

١- القصص والوعظ: فإن القصاص يعينهم أن يستميلوا قلوب العامة بما يُرغَب في المعروف، ويُحذَر من المنكر، ولا يبالون أن يضعوا في ذلك أخباراً ينسبونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قصداً للتكسب والارتزاق، وتقرباً للعامة بغرائب الروايات، ومن ذلك: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَلَقَ اللَّهُ مِنْ كُلِّ كَلِمَةٍ طَيْرًا مُنْقَارُهُ مِنْ ذَهَبٍ، وَرِيشُهُ مِنْ مَرْجَانٍ» ومن هؤلاء ميسرة بن عبد ربه، فقد سُئِلَ من أين جئت بهذه الأحاديث؟ فقال: «وضعتها أرغَبُ الناس».

٢- الانتصار للمذهب: ولاسيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة، وأكثرهم كذباً الرافضة، فقد سُئِلَ عنهم الإمام مالك فقال: «لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون»، ومن ذلك: «أنا ميزان العلم، وعلى كفتاه، والحسن والحسين خيوطه، وفاطمة علاقتة، والأئمة منا عمود توزن فيه أعمال المحبين لنا والمبغضين لنا».

وأبعد الفرق عن ذلك الخوارج، لأنهم يُكفِّرون مرتكب الكبير، والكذب كبيرة، فكيف إذا كان على رسول الله ﷺ؟

٣- الزندقة: فقد خضع أصحاب الزعامة والرئاسة والجاه بالبلاد المفتوحة لسلطان الإسلام، ولكنهم ظلوا يحملون في صدورهم الحقد عليه، ولا يستطيعون المجاهرة بعدايته، فوضعوا أحاديث طابعها السخف والسخرية ليفسدوا بها الدين، مثل: «خلق الله الملائكة من شعر ذراعيه وصدرة»، و«النظر إلى الوجه الجميل عبادة».

ومن الزنادقة: عبد الكريم بن أبي العوجاء، قتله محمد بن سليمان العباسي أمير البصرة، وقال عبد الكريم عند قتله: لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديثٍ أحرمَّ فيها الحلال، وأحلَّ الحرام.

وبيان بن سمعان الهندي، الذي قتله خالد بن عبد الله القسري.

ومحمد بن سعيد المصلوب، الذي قتله أبو جعفر المنصور.

٤- التقرب إلى الحكام بما يوافق أهواءهم: مثل قصة غياث بن إبراهيم النخعي مع أمير المؤمنين المهدي، حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام، فساق بسنده على التو إلى النبي ﷺ أنه قال: «لا سبق إلا في نصل أو خُفٍّ أو حافزٍ أو جناح» فزاد كلمة: «أو جناح» إرضاءً للمهدي، فمنحه المهدي عشرة آلاف درهم، ثم قال بعد أن ولي: «أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ» وأمر بذبح الحمام.

## • خطأ بعض المفسرين في ذكر الأحاديث الموضوعية

أخطأ بعض المفسرين في ذكرهم أحاديث موضوعية في تفاسيرهم من غير بيان وضعها، ولا سيما ما روى في فضائل القرآن سورة سورة، ومن هؤلاء المفسرين: الثعلبي، والواحدى، والزمخشري، والبيضاوى.

## • أشهر المصنّفات في الموضوع

- ١- «الموضوعات» لابن الجوزى - وهو من أقدم من صنّف في هذا الفن.
- ٢- «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية» للسيوطى - وهو اختصار لكتاب ابن الجوزى مع زيادات عليه.
- ٣- «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشيعية الموضوعية»، لابن عراق الكتانى - وهو تلخيص للكتابين السابقين.
- ٤- سلسلة الأحاديث الضعيفة - للألبانى.

## المتروك<sup>(١)</sup>

إذا كان سبب الطعن في الراوى هو التهمة بالكذب - وهو السبب الثانى - سُمى حديثه متروكاً.

## • تعريفه

المتروك لغة: اسم مفعول من الترك، وهو الطرح، والمتروك هو الذى يُطرح لعدم فائدته.

والحديث المتروك اصطلاحاً: هو الحديث الذى فى إسناده راو متهم بالكذب. وتكون تهمة الراوى بالكذب لأحد أمرين:

(١) نزهة النظر ص ٤٤، وتدريب الراوى ص ١٥٢، وتيسير مصطلح الحديث ص ٩٤.

أحدهما: أن لا يُروى الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد العامة التي استنبطها العلماء من مجموع نصوص الشريعة.

وثانيهما: أن يُعرف بالكذب في كلامه العادى، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوى.

#### ● مثاله:

حديث عمرو بن شمر الجعفى الكوفى الشيعى، عن جابر، عن أبى الطفيل، عن على وعمار قالا: «كان النبى ﷺ يقنت فى الفجر، ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق».

وقد قال النسائى والدارقطنى وغيرهما عن عمرو بن شمر: «متروك الحديث».

وإذا كان الحديث الموضوع هو شر الضعيف، فإن المتروك يليه.

#### المنكر<sup>(١)</sup>

إذا كان سبب الطعن فى الراوى: فحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق، فحديثه يسمى المنكر.

#### ● تعريفه

المنكر لغة: اسم مفعول من الإنكار، ضد الإقرار.

والحديث المنكر اصطلاحاً: عرفه العلماء بتعريفين مشهورين:

التعريف الأول: هو الحديث الذى ينفرد به راوٍ فحش غلظه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه، أو ضعفت الثقة فيما بما لا يحتمل معه تفردده.

(١) تدريب الراوى ص ١٥١ - وعلوم الحديث ص ٧١، ونزهة النظر ص ٤٤.

● مثاله:

ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: «كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان».

قال النسائي: هذا حديث منكر تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده.  
التعريف الثانى: هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة.  
والفرق بينه وبين الشاذ:

أ- أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه.

ب- وأن المنكر ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة.

ومن هذا يتبين أنهما يشتركان فى اشتراط المخالفة، ويفترقان فى أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف.

● مثاله:

ما رواه ابن أبى حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيات -وهو غير ثقة- عن أبى إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ قال: «مَنْ أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحجَّ البيت، وصام، وقرى الضيف، دخل الجنة».

قال أبو حاتم: هو منكر، لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفاً وهو المعروف.

والمنكر يأتى فى شدة الضعف بعد مرتبة المتروك.

وحيث كان المنكر -على التعريف الثانى- قسيماً للمعروف، فإننا نذكر المعروف، وإن كان من أقسام المقبول الذى يُحتج به.

## المعروف

### ● تعريفه

المعروف لغة: هو اسم مفعول من عرف .

والحديث المعروف اصطلاحاً: هو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف .

### ● مثاله:

ما رواه بعض الثقات فى حديث «حبيب بن حبيب الزيات» الآنف الذكر - عن أبى إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس رضى الله عنهما موقوفاً، لم يرفعه إلى النبى ﷺ، أى أنه لم ينسب هذا القول إلى النبى ﷺ، وإنما نسبه إلى ابن عباس .

فحبيب غير ثقة، وقد رفع الحديث، فجعله من كلام الرسول ﷺ، وبعض الثقات قد وقفه، فقد تخالفاً، فالحديث من طريق الثقة يسمى «معروفاً» ومن طريق غير الثقة يسمى «منكراً» .

### المعلل<sup>(١)</sup>

إذا كان سبب الطعن فى الراوى هو «الوهم» فحديثه يسمى «المعلل» .

### ● تعريفه

المعلل لغة: اسم مفعول من أعلّه بكذا فهو مُعلل، وهو القياس الصرفى واللغة الفصيحة، بإدغام أحد المثليين فى الآخر، ولكن المحدثين يُعبّرون عنه بـ«المعلل» وهذا على غير القياس، وأبعد من هذا فى اللغة التعبير عنه بـ«المعلول»، كما ذكرنا هذا عند الكلام عن «علم علل الحديث» .

(١) علوم الحديث ص ٨١ - وتدريب الراوى ص ١٦١ - وتيسير مصطلح الحديث ص ٩٩ - والباعث الخيث

والحديث المعلول اصطلاحًا: هو الحديث الذي اطلع فيه على علةٍ تقدر في صحته مع أن الظاهر السلامة منها.

والعلة: سبب غامض خفي يقدر في صحة الحديث.

ويُستعان على إدراك العلة بتفرد الراوى، أو مخالفة غيره له، أو قرائن أخرى تنبه البصير بهذا الفن الحاذق فيه إلى وهم وقع من راوى الحديث، إما بكشف إرسال في حديث رواه موصولاً، أو وقف في حديث رواه مرفوعاً، أو إدخاله حديثاً في حديث، أو غير ذلك من الأوهام، فيُحكم بعدم صحة الحديث.

والعلة قد تقع في الإسناد، وقد تقع في المتن، وقد تقع فيهما معاً، وسبقت أمثلة ذلك في الكلام عن «علم علل الحديث».

### المخالفة للثقات

إذا كان سبب الطعن في الراوى مخالفته للثقات، فإنه ينتج عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث، وهى: المدرج، والمقلوب، والمزيد فى متصل الأسانيد، والمضطرب، والمصحف.

١- فإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع، فيسمى «المدرج».

٢- وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير، فيسمى «المقلوب».

٣- وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ، فيسمى «المزيد فى متصل الأسانيد».

٤- وإن كانت المخالفة بإبدال راوٍ براوٍ، أو بحصول التدافع فى المتن ولا مرجح. فيسمى «المضطرب».

٥- وإن كانت المخالفة بتغيير اللفظ مع بقاء السياق، فيسمى «المصحف».

وإليك بيان ذلك على التوالى:

## المدرج<sup>(١)</sup>

### • تعريفه

المدرج لغة: اسم مفعول من أدرجت الشيء فى الشيء إذا أدخلته فيه وضمته إياه .

والحديث المدرج اصطلاحاً: ما غيّر سياق إسناده، أو أدخل فى متنه ما ليس منه بلا فصل - فهو قسمان: مدرج الإسناد، ومدرج المتن .

### • مدرج الإسناد.. وله صور منها

أن يُحدّث الشيخ فيسوق الإسناد، ثم يعرض له عارض فيقول كلاماً من عنده، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو من ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك .

### • مثاله:

ما أخرجه ابن ماجه بقصة ثابت بن موسى الزاهد فى روايته: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» .

وأصل ذلك أن ثابت بن موسى العابد الزاهد دخل على شريك بن عبد الله القاضى وهو يملئ ويقول: حدّثنا الأعمش، عن أبى سفيان، عن جابر، قال: «قال رسول الله ﷺ . . .» وسكت ليكتب المستملى (وهو الذى يُبلِّغ صوت المحدث إذا كثر الطلاب فى المجلس) فلما نظر إلى ثابت قال: «من كثرت صلته بالليل حسن وجهه بالنهار» وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يُحدّث به .

(١) نزهة النظر ص ٤٥ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١٠٣ - وعلوم الحديث ص ٨٦ - والباعث الحديث ص ٧٣ - وتدريب الراوى ص ١٧٣ .

\* مدرج المتن: وهو ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل. والإدراج:

١- قد يكون في أول الحديث.

٢- وقد يكون في وسط الحديث.

٣- وقد يكون في آخر الحديث.

• أمثله:

١- مثال المدرج في أول الحديث: ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابه، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» فقلوه: «أسبغوا الوضوء» مدرج من قول أبي هريرة، كما بين في رواية البخاري، عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: «أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم ﷺ قال: «ويل للأعقاب من النار».

قال الخطيب: وهم أبو قطن وشبابه في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجرم الغفير عنه كرواية آدم.

٢- ومثال المدرج في وسط الحديث: حديث عائشة في بدء الوحي: «كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد»<sup>(١)</sup>.

فقلوه: «وهو التعبد» مدرج من كلام الزهري.

٣- ومثال المدرج في آخر الحديث: حديث أبي هريرة مرفوعاً: «للعبد المملوك أجران، والذي نفسى بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه البخاري.

فهذا يتبين فيه بدهاءة أن قوله: «والذى نفسى بيده... إلخ» مدرج من قول أبى هريرة، لاستحالة أن يقوله ﷺ، لأن أمه ماتت وهو صغير، فلم تكن موجودة حتى يبرها، ولأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق وهو أفضل الخلق.

### • بم يُعرف المدرج؟

يُعرف المدرج:

- أ- بوروده منفصلاً فى رواية أخرى.
- ب- أو بالنص على ذلك من الراوى.
- ج- أو من بعض الأئمة المطلعين.
- د- أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك.

### • حكم الإدراج

الإدراج لتفسير شىء من معنى الحديث فيه بعض التسامح، والأولى أن ينص الراوى على بيانه.

وأما ما وقع من الراوى خطأ من غير عمد، فلا حرج على المخطئ، إلا إن كثر خطؤه، فيكون جرحاً فى ضبطه وإتقانه.

وأما ما كان من الراوى عن عمد، فإنه حرام كله على اختلاف أنواعه باتفاق أهل الحديث والفقهاء والأصول. لما يتضمن من التلبيس والتدليس، ومن عزو القول إلى غير قائله.

### • أشهر المصنّفات فيه

أ- «الفصل للوصل المدرج فى النقل» للخطيب البغدادى.

ب- «تقريب المنهج بترتيب المدرج» لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب وزيادة عليه.

## المقلوب<sup>(١)</sup>

### ● تعريفه

المقلوب لغة: اسم مفعول من «القلب» وهو تحويل الشيء عن وجهه.

والحديث المقلوب اصطلاحًا: وهو إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير أو نحوه.

### ● أقسامه

ينقسم المقلوب إلى قسمين رئيسيين: مقلوب السند، ومقلوب المتن.

١- مقلوب السند: هو ما وقع الإبدال في سنده، وله صورتان:

أ- أن يُقدّم الراوى ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه، كحديث مروى عن «كعب بن مرة» فيرويه الراوى عن «مرة بن كعب».

وقد أُلّف الخطيب البغدادي في هذا كتابًا سماه «رفع الارتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب».

ب- أن يبدل الراوى شخصًا بآخر بقصد الإغراب، كحديث مشهور عن «سالم» فيجعله الراوى عن «نافع».

### ● ومثاله:

ما روى حماد بن عمرو النصيبى -الكذاب- عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة مرفوعًا: «إذا لقيتم المشركين قى طريق فلا تبدءوهم بالسلام».

فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل بن صالح عن أبيه عن أبى هريرة، هكذا أخرجه مسلم فى صحيحه من رواية شعبة والثورى وجريير بن عبد الحميد وعبد العزيز الداروردي، كلهم عن سهيل.

(١) نزهة النظر ص ٤٧ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١٠٧ - وعلوم الحديث ص ٩١ والباعث الخبيث ص ٨٧ - وتدريب الراوى ص ١٩١.

وهذا الصنيع يُطلق على فاعله أنه يسرق الحديث إذا قصد إليه . وقد يقع هذا غلطاً من الراوى الثقة، لا قصداً كما يكون من الوضّاعين .

٢- مقلوب المتن: وهو ما وقع الإبدال فى متنه- وله صورتان كذلك :

أ- أن يُقدّم الراوى ويؤخر فى بعض متن الحديث .

● ومثاله: حديث أبى هريرة عند مسلم فى السبعة الذين يظلمهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله، ففيه: «ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو على الصحيح المعروف: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» هكذا رواه مالك فى الموطأ، والبخارى فى صحيحه، وغيرهما من الأئمة، وهو وجه الكلام، لأن المعروف فى النفقة فعلها باليمين .

ب- أن يجعل الراوى متن حديث على إسناد آخر، ويجعل إسناده لمتن آخر، قصداً لامتحان بعض العلماء لمعرفة درجة حفظه، كما فعل علماء بغداد حين قدم إليهم الإمام محمد بن إسماعيل البخارى، فيما رواه الخطيب، فإنهم اجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا لإسناد آخر، وإسناد هذا لمتن آخر، وسألوه عنها، فردها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخطئ فى واحد منها .

● حكم القلب:

الحديث المقلوب من أنواع الضعيف المردود، ولكنه يختلف أمره باختلاف سبب القلب .

أ- فإن كان القلب بقصد الإغراب، فإنه لا يجوز، لأن فيه تغييراً للحديث، وهذا من عمل الوضّاعين .

ب- وإن كان يقصد الامتحان فهو جائز للتثبت من حفظ المحدث وأهليته، وهذا الجواز مشروط بأن يبيّن الصحيح قبل انقضاء المجلس .

ج- وإن كان عن خطأ وسهو فإن فاعله معذور في خطئه، لكن إذا كثرت ذلك منه فإنه يخل بضبطه ويجعله ضعيفاً.

### المزيد في متصل الأسانيد<sup>(١)</sup>

#### ● تعريفه:

المزيد لغة: اسم مفعول من الزيادة، والمتصل: ضد المنقطع، والأسانيد: جمع إسناد.

والمزيد في متصل الأسانيد اصطلاحاً: هو زيادة راو في أثناء سند ظاهره الاتصال.

#### ● مثاله:

ما رواه ابن المبارك قال: حدثنا سفيان. عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثني بسر ابن عبيد الله، قال: سمعت أبا إدريس قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور، ولا تُصلُّوا إليها»<sup>(٢)</sup>.

والزيادة في هذا الحديث بالنسبة لراويين، هما «سفيان»، و«أبو إدريس» فالوهم في «سفيان» ممن دون ابن المبارك، لأن الثقات رووا الحديث عن ابن المبارك، عن أبي يزيد، ومنهم من صرح فيه بالإخبار بينهما، والوهم في «أبي إدريس» من ابن المبارك، لأن الثقات رووا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد، فلم يذكره أبو إدريس، ومنهم من صرح بسمع بسر من واثلة، وقد حكم الأئمة على ابن المبارك بالوهم في ذلك، كالبخارى وغيره.

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ١١٠ - ونزهة النظر ص ٤٨ - والباعث الحثيث ص ١٧٦ - وتدريب الراوى ص ٣٩٢.

(٢) رواه مسلم والترمذى، كلاهما بزيادة أبي إدريس وحذفها.

ويشترط لرد الزيادة واعتبارها وهماً ممن زادها شرطان:

١- أن يكون من لم يزدنا أتقن ممن زادها.

٢- أن يقع التصريح بالسمع في موضع الزيادة.

فإن اختل الشرطان أو واحد منهما ترجحت الزيادة وقُبلت، واعتُبر الإسناد الخالي من تلك الزيادة منقطعاً، لكن انقطاعه خفى، وهو الذي يسمى «المرسل الخفى».

وقد صنّف في هذا النوع الخطيب البغدادي كتاباً سماه «تميز المزيد في متصل الأسانيد».

### المضطرب<sup>(١)</sup>

● تعريفه:

المضطرب لغة: اسم فاعل من «الاضطراب» وهو اختلاف الأمر وفساد نظامه.

والحديث المضطرب اصطلاحاً: هو ما روى على أوجه مختلفة متساوية في القوة. وذلك حيث لا يمكن الجمع بينهما، ولا يمكن ترجيح رواية على أخرى، فإنه إذا أمكن الجمع بينهما يزول الاضطراب ويكون العمل بجميع الروايات، وإذا أمكن ترجيح رواية على أخرى يكون العمل بالرواية الراجحة.

● أقسامه:

الاضطراب قد يكون في السند، وقد يكون في المتن، ووقوعه في السند أكثر.

أ- مضطرب السند: ومثاله: حديث أبي بكر رضى الله عنه أنه قال: يا رسول الله، أراك شِبتَ: قال: «شِيتنى هود وأخواتها»<sup>(٢)</sup>.

(١) نزهة النظر ص ٤٨ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٢ - وتدريب الراوى ص ١٦٩ - وعلوم الحديث ص ٨٤ - والباعث الخبيث ص ٧٢.

(٢) رواه الترمذى.

قال الدارقطني: هذا حديث مضطرب، فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحاق وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلًا، ومنهم من رواه موصولًا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، وغير ذلك، ورواته ثقات، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر.

ب- مضطرب المتن: ومثاله: ما رواه الترمذي، عن شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس رضی الله عنها قالت: «سئل رسول الله ﷺ عن الزكاة فقال: «إن في المال لحقاً سوى الزكاة»، ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»، قال العراقي: «فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل».

● حكمه:

الاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط.

وقد أُلّف فيه الحافظ ابن حجر كتاباً سماه «المقترَب في بيان المضطرب» التقطه من كتاب «العلل» للدارقطني، وأفاد فيه وأجاد.

### المصحف (١)

● تعريفه

المصحف لغة: اسم مفعول من «التصحيف» وهو الخطأ في الصحيفة، والصحفي: الذي يروى الخطأ عن قراءة الصحف باشتباه الحروف، وقيل: أصل أن قومًا كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عنده: قد صحفوا، أي روه عن الصحف، وهم مصحفون، والمصدر: التصحيف.

(١) علوم الحديث ص ٢٥٢ - والباعث الحثيث ص ١٧٠ - وتدريب الراوي ص ٣٨٤ - ونزهة النظر ص

٤٩ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٤.

والحديث المصحَّف اصطلاحًا: هو تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظًا ومعنى، وهذا تعريف له بمعنى المصدر، أى التصحيف.

#### ● أقسامه

ينقسم المصحَّف باعتبار موقعه إلى قسمين:

١- تصحيف في الإسناد: ومثاله: حديث شعبة عن «العوام بن مراجم» القيسى، يروى عن أبي عثمان النهدي، صحفه يحيى بن معين فى اسم أبيه فقال: عن «العوام بن مزاحم» بالزاي والحاء المهملة.

٢- تصحيف فى المتن: ومثاله: حديث زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ: «احتجر فى المسجد...» صحفه ابن لهيعة فقال: «احتجم فى المسجد».

وينقسم المصحَّف باعتبار منشئه إلى قسمين كذلك:

١- تصحيف بصر (وهو الأكثر): بأن يشبه الخط على بصر القارئ، إما لرداء الخط، أو عدم نقطه، ومثاله: «مَن صام رمضان وأتبعه ستًّا من شؤال...» فصحف «ستًّا» إلى «شيئًا».

٢- تصحيف السمع: بأن يكون منشؤه ضعف السمع، أو بُعد السامع، أو نحو ذلك، فتشبهه عليه بعض الكلمات، لكونها على وزن صرفى واحد، ومثاله: حديث مروى عن «عاصم الأحول» صحفه بعضهم فقال: عن «واصل الأحذب».

وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين:

١- تصحيف فى اللفظ (وهو الأكثر): وذلك كالأمثلة السابقة.

٢- تصحيف فى المعنى: بأن يبقى الراوى المصحَّف اللفظ على حاله، لكن يفسره تفسيراً يدل على أنه فهم معناه فهماً غير مراد، ومثاله: قول أبى موسى محمد بن المثنى العنزى (من قبيلة عنزة): «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلَّى إلينا رسول الله ﷺ» يريد بذلك حديث: «أن النبى ﷺ صلَّى إلى عنزة»

فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، والعنزة (بفتح العين والنون): الحربة لها سنان كالمرمح، والعكازة قريب منها، كانت تغرز بين يدي النبي ﷺ إذا صلى في الفضاء سترة له.

هذا وقد قسم الحافظ ابن حجر التصحيف إلى قسمين، فجعل ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط «تصحيفاً»، وما كان فيه ذلك في الشكل «تحريفاً» وهو اصطلاح جديد.

وإذا كثر التصحيف من الراوى فإنه يقدر في ضبطه، بخلاف التصحيف النادر القليل، فقلماً يسلم منه أحد.

#### • أشهر المصنّفات فيه:

أ- «التصحيف» للحافظ على بن عمر الدارقطنى.

ب- «إصلاح خطأ المحدثين» للمحدث حمد بن محمد الخطابى.

ج- «التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه» للإمام الحسن بن عبد الله أبى

أحمد العسكرى

#### الشاذ والمحفوظ<sup>(١)</sup>

#### • تعريفهما

الشاذ لغة: اسم فاعل من شَذَّ بمعنى «انفرد» فالشاذ بمعنى المنفرد عند الجمهور.

والحديث الشاذ اصطلاحاً: عند ابن حجر: هو ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه لمزيد ضبط. أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات كعلو سنده مثلاً.

(١) علوم الحديث ص ٦٨ - ٧٢، والباعث الحثيث ص ٥٦ - وتدريب الراوى ص ٥٣٣ - ونزهة النظر ص ٥٥ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٧.

والمحفوظ لغة: اسم مفعول من الحفظ بمعنى الضبط، ومنه قولهم: مَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ .

والحديث المحفوظ اصطلاحاً: وهو ما رواه الأرحج صفة أو عدداً أو غير ذلك من وجوه الترجيح الأخرى مخالفاً للراجح .

● مثال ذلك: يقع الشذوذ في السند كما يقع في المتن .

١- مثال الشذوذ في السند ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس: «أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه، فدفع رسول الله ﷺ ميراثه إليه» .

وروى الترمذى والنسائى وابن ماجه بسندهم عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة عن ابن عباس رضى الله عنهما: «أن رجلاً توفى... إلخ» .  
ولكن خاف ابن عيينة حماد بن زيد، فروى الحديث عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس .

فابن عيينة، وابن جريج، وحماد بن زيد ثقات، ولكن حماداً خالف ابن عيينة وابن جريج فأرسل الحديث، وهما قد وصلاه بذكر الصحابى، وبما أنهما أرجح منه عدداً فحديثهما يسمى «المحفوظ» وحديثه يسمى «الشاذ» .

٢- مثال الشذوذ في المتن: ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد ابن زيد، عن الأعمش، عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه» .

قال البيهقى: خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا، فإن الناس إنما روه من فعل النبى ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ، فالحديث من طريق عبد الواحد -وهو ثقة- «شاذ» ومن طريق الثقات الآخرين «محفوظ» لأنهم أكثر عدداً، فهم أرجح .

## • حكم الشاذ والمحفوظ:

الحديث «الشاذ» حديث مردود، والحديث «المحفوظ» حديث مقبول.

## الجهالة بالراوي<sup>(١)</sup>

### • تعريفها:

الجهالة لغة: مصدر «جهل» ضد «علم» والجهالة بالراوي تعنى عدم معرفته.

### • أسبابها:

١- كثرة نعوت الراوى من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظن أنه راوٍ آخر، مثل: «محمد بن السائب بن بشر الكلبي» فقد نسب بعضهم إلى جده، وسماه بعضهم «محمد بن السائب» وكنى بأبي النضر، وأبي سعيد، وأبي هشام.

٢- قلة رواية الراوى وقلة من روى عنه، مثل: «أبو العشاء الدارمي» من التابعين، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

٣- عدم التصريح باسمه، مثل قول الراوى: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو نحو ذلك.

### • تعريف المجهول

المجهول: هو من لم يعرف عينه أو صفته، ويشتمل هذا:

أ- مجهول العين: وهو من ذكر اسمه ولم يرو عنه إلا راو واحد - وهذا لا يُقبل روايته حتى يوثق.

ب- مجهول الحال (ويسمى المستور): وهو من روى عنه اثنان فأكثر لكنه لم يوثق - وحكم روايته الرد على الصحيح.

(١) تدريب الراوى ص ٢١٠ - وعلوم الحديث ص ١٠٠ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٩ - ونزهة النظر ص ٥١.

ج- المبهم: وهو مَنْ لم يصرَّح باسمه في الحديث -وحكم روايته الرد حتى يُعرف اسمه، ولو كان الإيهام بلفظ التعديل، مثل: أخبرني الثقة، فلا تقبل روايته كذلك على الصحيح.

#### • أشهر المصنَّفات في أسباب الجهالة:

١- «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي -في كثرة نعوت

الراوى.

٢- «الوحدان» للأمام مسلم - في قلة رواية الراوى.

٣- «الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكِّمة» للخطيب، في عدم التصريح باسم

الراوى.

#### البدعة<sup>(١)</sup>

##### • تعريفها:

البدعة لغة: اسم هيئة من الابتداء، كالرفعة من الارتفاع، وهى كل شىء أحدث على غير مثال سابق.

والبدعة اصطلاحاً: ما استُحدث في الدين بعد النبي ﷺ مما لا أصل له في

الشرع.

##### • أنواعها

البدعة نوعان: بدعة مكفَّرة، وبدعة مُفسِّقة.

١- البدعة المكفَّرة: أى التى يكفر صاحبها بسببها، والمعتمد فى صاحب البدعة المكفَّرة أنه مَنْ أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، أو مَنْ اعتقد عكسه - وهذا تُردُّ روايته.

(١) نزهة النظر ص ٥٣ - وعلوم الحديث ص ١٠٣ - والباعث الحثيث ص ١٠٠ - وتدريب الراوى

ص ٢١٦ - وتيسير الحديث ص ١٢٣.

٢- البدعة المفسّقة: أى التى يفسق صاحبها بسببها، وهو من لا تقتضى بدعته التكفير أصلاً - وهذا تُقبل روايته على الصحيح بشرطين:

أ- أن لا يكون داعية إلى بدعته.

ب- أن لا يروى ما يُروّج بدعته.

### سوء الحفظ

#### • تعريفه

سوء الحفظ: هو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه.

وسوء الحفظ نوعان:

١- نوع نشأ مع الراوى من أول حياته ولازمه - وهذا تكون روايته مردودة، ويسمى خبره «الشاذ» على رأى بعض أهل الحديث.

٢- ونوع يطرأ على الراوى، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه - فهذا يسمى «المختلط» والحكم فى روايته التفضيل.

أ- فما حدث قبل الاختلاط، وتميز ذلك، فمقبول.

ب- وما حدث به بعد الاختلاط، فمردود.

ج- وما لم يتميز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده، توقف فيه حتى يتميز.

### أقسام الحديث بالنسبة إلى من أسند إليه

الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه قد يكون مقبولاً، وقد يكون مردوداً، وينقسم بهذا الاعتبار إلى أربعة أقسام:

١- الحديث القدسى - وسبق الكلام عنه.

٢- المرفوع.

٣- الموقوف.

٤- المقطوع.

وإليك بيان هذه الثلاثة:

## المرفوع (١)

### • تعريفه

المرفوع لغة: اسم مفعول من «رفع» ضد «وضع» كأنه سمي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي ﷺ.

والحديث المرفوع اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة. . . تصريحاً، أو حكماً، سواء أكان المضيف هو الصحابي، أو من دونه، متصلاً كان الإسناد أو منقطعاً.

### • أنواعه

يتضح من هذا التعريف أن أنواع المرفوع ثمانية، لأنه إما أن يكون قولاً أو فعلاً، أو تقريراً أو صفة، وكل من هذه الأربعة، قد يكون رفعه تصريحاً، وقد يكون رفعه حكماً.

### • أمثله

١- المرفوع من القول تصريحاً: أن يقول الصحابي: سمعتُ النبي ﷺ يقول كذا، أو حدثنا رسول الله ﷺ بكذا، أو يقول هو أو غيره: قال رسول الله ﷺ كذا، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا، أو نحو ذلك.

٢- المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً: ما يقوله الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات فيما يتعلق بالأمور الماضية، كبدء الخلق، وأخبار الأنبياء - أو الأمور المستقبلية: كأشراط الساعة، وأحوال الآخرة.

ومن ذلك قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا.

٣- المرفوع من الفعل تصريحاً: أن يقول الصحابي: رأيتُ رسول الله ﷺ فعل كذا - أو يقول هو أو غيره: كان رسول الله ﷺ يفعل كذا.

(١) نزعة النظر ص ٥٦ - ٦٩، وتيسير مصطلح الحديث ص ١٢٨ - وتدريب الراوي ص ١٠٩ - وعلوم

الحديث ص ٤١ - والباعث الحديث ص ٤٥.

٤- المرفوع من الفعل حكماً: أن يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه، فيدل على أن ذلك ليس من عنده، وإنما هو عن النبي ﷺ، كما في رواية البخاري: «كان ابن عمرو وابن عباس يفطران ويقصران في أربعة برُد».

٥- المرفوع من التقرير تصريحاً: أن يقول الصحابي: فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا، أو يقول هو أو غيره: فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا، ولا يذكر إنكار الرسول ﷺ لذلك.

٦- المرفوع من التقرير حكماً: أن يقول الصحابي: كان الصحابة يفعلون كذا في زمن النبي ﷺ.

٧- المرفوع من الصفة تصريحاً: أن يذكر صفة من صفات الرسول ﷺ، كما في حديث عليّ رضي الله عنه: «لم يكن النبي ﷺ بالطويل ولا بالقصير»، «كان النبي دائم البشر، سهل الخلق، لين الجانب»<sup>(١)</sup>.

٨- المرفوع من الصفة حكماً: وقد جعلوا منه قول الصحابي: أُحِلَّ لنا كذا، أو حُرِّم علينا كذا، فإن ظاهره أن النبي ﷺ هو الذي أُحِلَّ أو حُرِّم - وكون هذا من المرفوع من الصفة حكماً باعتبار أن الفعل صفة لفاعله، فالرسول ﷺ هو الذي أُحِلَّ، وهو الذي حُرِّم، فالتحليل والتحريم صفة له - وفي هذا ضرب من التجوز، وإن كانت هذه الصيغة من المرفوع حكماً.

### الموقوف

#### • تعريفه

الموقوف لغة: اسم مفعول من «الوقف» كأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي.

والحديث الموقوف اصطلاحاً: هو ما أُضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير، متصلاً كان إسناده إليه أو غير متصل.

(١) رواه الترمذي.

## ● أمثله

١- الموقف القولى: مثل قول الراوى: قال على بن أبى طالب رضي الله عنه: «حدّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذّب الله ورسوله»<sup>(١)</sup>.

٢- الموقف الفعلى: مثل قول البخارى: «وأمّ ابن عباس وهو متيم»<sup>(٢)</sup>.

٣- الموقف التقريرى: مثل قول أحد التابعين مثلاً: فعلتُ كذا أمام أحد الصحابة ولم ينكر علىّ.

والحديث الموقف، قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، والأصل فى الموقف عدم الاحتجاج به، لأنه أقوال وأفعال صحابة، لكنها إن ثبتت فإنها تقوى بعض الأحاديث الضعيفة.

## المقطوع

### ● تعريفه

المقطوع لغة: اسم مفعول من «قطع» ضد «وصل».

والحديث المقطوع اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى التابعى أو من دونه من قول أو فعل، متصلاً أو غير متصل.

والفرق بينه وبين المنقطع: أن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات الإسناد، فالحديث المقطوع من كلام التابعى فمن دونه، وقد يكون السند متصلاً إليه، أما المنقطع فإنه يعنى أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن.

وقد أطلق بعض المحدّثين -كالشافعى والطبرانى- لفظ «المقطوع» على «المنقطع» الذى لم يتصل إسناده، وهذا اصطلاح غير مشهور، ويبدو أن ذلك كان قبل استقرار مصطلحات الحديث، ثم أصبح اصطلاح المقطوع مغايراً لاصطلاح المنقطع.

(١) (٢) رواه البخارى.

● أمثله:

١- المقطوع القولى: مثل قول الحسن البصرى فى الصلاة خلف المبتدع: «صلَّ<sup>١</sup> وعليه بدعته»<sup>(١)</sup>.

٢- المقطوع الفعلى: مثل قول إبراهيم بن محمد بن المتشر: «كان مسروق يرخى الستر بينه وبين أهله. ويُقبل على صلاته، ويخلىه ودياهم»<sup>(٢)</sup>.

● مظان الموقوف والمقطوع:

أكثر ما يوجد الموقوف والمقطوع فى:

١- مصنف ابن أبى شيبة.

٢- مصنف عبد الرزاق.

٣- تفاسير: ابن حرير، وابن أبى حاتم، وابن المنذر.

### زيادة الثقة<sup>(٣)</sup>

المراد بزيادة الثقة ما نراه زائداً من الألفاظ فى رواية بعض الثقات لحديث ما عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث.

وقد اعتنى بمعرفة هذا النوع أئمة الحديث، واشتهر بذلك منهم:

أ- أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابورى.

ب- وأبو نعيم الجرجانى.

ج- وأبو الوليد حسان بن محمد القرشى.

(١) رواه البخارى. (٢) رواه أبو نعيم فى الخلية.

(٣) علوم الحديث ص ٧٧ - ونزهة النظر ص ٢٦ - وتدريب الراوى ص ١٥٦ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١٣٧.

## ● مكان وقوع الزيادة وحالاتها:

تكون الزيادة في المتن: بزيادة كلمة أو جملة - أو في الإسناد: برفع موقف

أو وصل مرسل.

والزيادة:

أ- تارة تكون من شخص واحد، بأن يرويه ناقصاً في رواية، وبتلك الزيادة في

رواية أخرى.

ب- وتارة تكون الزيادة من شخص آخر سوى من رواه ناقصاً.

## ● حكمها

قسّم ابن الصلاح -وتابعه النووي- الزيادة بحسب قبولها وردها إلى ثلاثة

أقسام:

١- زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات- وهذا القسم حكمه القبول، لأنه في

حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة العدل.

٢- زيادة منافية لما رواه الثقات، وذلك بأن تعارضها تعارضاً لا يمكن الجمع

بينهما، بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى - وهذا القسم يقع فيه الترجيح

بين الزيادة وما يعارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح.

٣- زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات، كتنقيده مطلق أو تخصيص عام -

والصحيح في هذا القسم قبوله.

## ● أمثلة للزيادة في المتن

١- مثال الزيادة التي ليس فيها منافاة: ما رواه مسلم من طريق علي بن مسهر،

عن الأعمش، عن أبي رزين وأبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، من زيادة كلمة:

«فليُرقه» في حديث ولوغ الكلب، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب

الأعمش، وإنما رووه هكذا: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع

مراراً.. . فزيادة كلمة: «فليُرِّقَه» بمنزلة خبر تفرَّد به على بن مسهر، وهو ثقة، فتقبل.

٢- مثال الزيادة المنافية: زيادة: «يوم عرفة» في حديث: «يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق، عيدنا أهل الإسلام، وهى أيام أكل وشرب».. .

فإن الحديث من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن على بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر<sup>(١)</sup> - وهذه الزيادة يقع فيها الترجيح.

٣- مثال الزيادة التى يقع فيها نوع منافية: ما رواه مسلم من طريق أبي مالك الأشجعي، عن ربيع، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «... وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً» فقد تفرد أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي بزيادة: «تربتها» ولم يذكرها غيره من الرواة، وإنما رواوا الحديث هكذا: «وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً».

ومذهب الشافعي ومالك قبول مثل هذه الزيادة - وهو الصحيح. أما الحنفية فإنهم جعلوا الزيادة التى فيها وصف يقتضى تغيير الحكم من قبيل الزيادة المنافية المعارضة، وأجروا قانون المعارضة والترجيح بينها وبين الأصل، ولذلك لم يعملوا بمثل هذه الزيادة.

#### • حكم الزيادة فى الإسناد:

نعنى بالزيادة فى الإسناد هنا ما يكون من رفع موقوف، أو وصل مرسل، أى تعارض الرفع مع الوقف وتعارض الوصل مع الإرسال.

وقد اختلف العلماء فى قبول مثل هذه الزيادة وردها.

أ- فذهب جمهور الفقهاء والأصوليين إلى قبول الزيادة.

ب- وذهب أكثر أصحاب الحديث إلى رد الزيادة.

(١) أخرجه الترمذى وأبو داود وغيرهما.

ج- وذهب بعض أصحاب الحديث إلى الترجيح، فيكون الحكم للأكثر،  
أو للأحفظ.

● ومثاله: حديث: «لا نكاح إلا بولي» فقد رواه يونس بن أبي إسحاق  
السيبيعي، وابنه إسرائيل. وقيس بن الربيع، عن أبي إسحاق مسنداً متصلاً، ورواه  
سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، عن أبي إسحاق مرسلأً.

### المتابع والشاهد وطريقة التوصل إليهما

(الاعتبار)<sup>(١)</sup>

● مثال:

ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا  
الهلال، ولا تظفروا حتى تروه، فإن غمَّ عليكم فاقدروا له».

هذا الحديث رواه مالك والبخاري ومسلم والنسائي وابن خزيمة.

روى أصحاب مالك عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر،  
أن رسول الله ﷺ قال: «... فإن غمَّ عليكم فاقدروا له».

ورواه الشافعي عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر بلفظ  
أن رسول الله ﷺ قال: «... فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

ورواه عبد الله بن سلمة القعنبي، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن  
عبد الله بن عمر بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: «... فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة  
ثلاثين».

ورواه عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر  
بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: «... فإن غمَّ عليكم فأكملوا ثلاثين».

(١) علوم الحديث ص ٧٤- وتدريب الراوي ص ١٥٣- ونزهة النظر ص ٣٠- وتيسير مصطلح الحديث

ورواه محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: «... فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

ورواه محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: «... فإن غمَّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

وهنا أمور:

١- ظن قوم تفرد الشافعي في رواية ابن عمر بلفظ: «فأكملوا العدة ثلاثين».

٢- بحث العلماء وفتشوا المتون والأسانيد فوجدوا:

(أ) أن القعنبى قد شارك الشافعي من أول السند إلى ابن عمر بلفظ: «... فأكملوا ثلاثين».

(ب) وأن محمد بن زيد قد شارك شيخ شيخ الشافعي في ابن عمر بلفظ: «... فأكملوا العدة».

٣- وبحث العلماء وسبروا المتون والأسانيد فوجدوا:

(أ) أن محمدا بن حنين قد شارك شيخ شيخ الشافعي ولكن إلى ابن عباس بلفظ: «... فأكملوا العدة ثلاثين».

(ب) أن محمدا بن زياد قد شارك شيخ شيخ الشافعي، ولكن إلى أبي هريرة بلفظ: «... فإن غمَّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

وبذا يتضح أن ما رواه الشافعي ليس بغريب لوجود مشارك في اللفظ أو المعنى عن ابن عمر نفسه، أو عن صحابى آخر.

فالحديث المشارك لحديثه لفظاً أو معنى واتحد معه في الصحابى يسمى «متابعاً».

والحديث المشارك لحديثه لفظاً أو معنى واختلف معه في الصحابى يسمى «شاهداً»

والمشاركة للشافعي في الصحابى:

(أ) إن كانت من أول السند تسمى «متابعة تامة».

(ب) وإن كانت لا تبدأ من أول السند تسمى «متابعة قاصرة».

وعلى هذا:

١- فالمتابع، ويسمى التابع:

- لغة: هو اسم فاعل من «تابع» بمعنى وافق.
- واصطلاحاً: هو الحديث الذى يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط مع الاتحاد فى الصحابى.

٢- والشاهد:

- لغة: اسم فاعل من الشهادة، يسمى بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلاً ويقويه، كما يقوى الشاهد قول المدعى ويدعمه.
- واصطلاحاً: وهو الحديث الذى يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف فى الصحابى.

٣- والمتابعة:

- لغة: مصدر «تابع» بمعنى وافق، فالمتابعة: الموافقة.
- واصطلاحاً: أن يشارك الراوى غيره فى رواية الحديث- وهى نوعان:  
(أ) متابعة تامة: وهى أن تحصل المشاركة للراوى من أول الإسناد.  
(ب) ومتابعة قاصرة: وهى أن تحصل المشاركة للراوى أثناء الإسناد.

٤- والاعتبار:

- لغة: مصدر «اعتبر».. ومعنى الاعتبار: النظر فى الأمور ليعرف بها شىء آخر من جنسها.
- واصطلاحاً: هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راوٍ ليعرف هل شاركه فى روايته غيره أو لا، أى هيئة التوصل إلى المتابع والشاهد.